

حول فعالية دور السلطة العليا في الوقاية من الفساد ومكافحته

On the effectiveness of the role of the supreme authority in preventing and combating corruption

1. Chahinez Kerour.

State and Organized Crime Laboratory,
University of Bouira, Algeria.
c.kerour@univ-bouira.dz.

1- شهبناز قروور *

مخبر الدولة والاجرام المنظم،
جامعة البويرة، الجزائر.
c.kerour@univ-bouira.dz

2. Hcine Kemmoun.

State and Organized Crime Laboratory,
University of Bouira, Algeria.
h.kemmoun@univ-bouira.dz.

2- حسين كمون.

مخبر الدولة والاجرام المنظم،
جامعة البويرة، الجزائر.
h.kemmoun@univ-bouira.dz

تاريخ القبول: 2025/05/05

تاريخ الاستلام: 2025/04/05

ABSTRACT:

This research paper aims to evaluate the effectiveness of the supreme authority's role in preventing and combating corruption, focusing on its effectiveness and the challenges it may face in carrying out its duties. It shows that despite the existence of laws aimed at strengthening the role of the supreme authority in combating corruption, their effectiveness depends largely on the extent of their diligent application and implementation.

Keywords: Supreme authority; transparency; corruption prevention; anti-corruption.

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم فعالية دور السلطة العليا في الوقاية من الفساد ومكافحته، بالتركيز على مظاهر فعاليتها والتحديات التي قد تعترضها في سبيل أداء مهامها، حيث تبين رغم وجود قوانين تهدف إلى تعزيز دور السلطة العليا في مكافحة الفساد، إلا أن فعاليتها تعتمد بشكل كبير على مدى تطبيقها وتنفيذها بجدية.

كلمات مفتاحية: السلطة العليا؛ الشفافية؛ الوقاية من الفساد؛ مكافحة الفساد.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة خطيرة تهدد استقرار المجتمعات وأمنها، وتعرقل ترميمها، حيث يؤثر سلبًا على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، ويعزز من انتشار الجريمة المنظمة والاقتصادية وجرائم غسل الأموال. وقد أصبحت ظاهرة الفساد عالمية تؤثر على جميع الدول، وبشكل خاص في الدول النامية، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للموظفين، والمستوى الثقافي والوعي للمواطنين. نتيجة لذلك، تم تكثيف الجهود الدولية لمكافحة الفساد، التي أسفرت عن وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003.

في إطار التزاماتها الدولية، فرضت المادة (06) من الاتفاقية على الدول الأعضاء، بما في ذلك الجزائر التي صادقت عليها بتحفظ، بإنشاء هيئات معنية بالوقاية من الفساد ومكافحته.

ومن هنا قامت الجزائر على غرار الكثير من الدول بتنفيذ مضمون هذه المادة من خلال إقامة نظام مؤسسي يتعامل مع جميع متطلبات الوقاية من الفساد ومكافحته، ويتضمن مجموعة من الأجهزة والهيئات التي تعمل بشكل تعاوني ومستقل. وقد تجسد هذا النظام في القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته¹، الذي أنشأ الديوان المركزي لقمع الفساد والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

تعد الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته من أبرز الهيئات التي نص عليها هذا القانون، حيث تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-413²، وتم دسترتها في عام 2016. وفي إطار التعديل الدستوري لسنة 2020، تم تغيير اسمها

1 قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر. عدد 14 صادر في 08 مارس 2006.

2 مرسوم رئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، ج.ر. عدد 74 صادر في 22 نوفمبر 2006، المعدل والمتمم.

لتصبح "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته"¹، وتم تحديد تنظيمها وتشكيلاتها وصلاحياتها عبر إصدار القانون رقم 22-08².

نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في المنظومة التشريعية الجزائرية، وأثرها الكبير في تعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسات، فإن تقييم فعالية عملها يعد أمرًا بالغ الأهمية في مواجهة الفساد الذي يعرقل التنمية ويؤدي إلى تدهور الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. فمن خلال الحد من الفساد، يمكن تحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني. كما أن ذلك يعزز من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ويساهم في استقرار المجتمع بشكل عام. بناءً على ذلك، تهدف هذه الورقة البحثية لاستكشاف فعالية دور السلطة العليا في الوقاية من الفساد ومكافحته، بالتركيز على مظاهر نجاحها والتحديات التي قد تعترضها في سبيل أداء مهامها. ومن خلال ذلك تُطرح الإشكالية التالية:

هل الإطار القانوني المنظم للسلطة العليا كافٍ لضمان استقلاليتها وتمكينها من أداء مهامها بفعالية خصوصًا في مواجهة التحديات المتزايدة للفساد؟ للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، يتم الاستناد للمنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل كافة جوانب الموضوع والنصوص القانونية ذات الصلة. كما يتم الاعتماد على التقسيم الثنائي، الذي يتناول مظاهر فعالية دور السلطة العليا في الوقاية من الفساد ومكافحته (المبحث الأول)، إلى جانب العراقيل التي تؤثر على فعالية هذا الدور (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مظاهر فعالية دور السلطة العليا في الوقاية من الفساد ومكافحته.

يعد الفساد من أكبر التحديات التي تواجه الدول الحديثة، حيث يؤثر سلبيًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضر بسيادة القانون ومبادئ العدالة.

1 نصت عليها المادة (204) من مرسوم رئاسي رقم 20-244 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بالتعديل الدستوري، ج.ر. عدد 82 صادر في 30 ديسمبر 2020.

2 قانون رقم 22-08 المؤرخ في 05 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج.ر. عدد 32 صادر في 14 ماي 2022.

وللتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، تبنت الدول عدة استراتيجيات وآليات قانونية ومؤسسية تهدف إلى الوقاية من الفساد ومكافحته. ومن بين هذه الآليات، تحتل السلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته مكانة محورية، نظرًا للدور الفعّال الذي تلعبه في تعزيز النزاهة والشفافية في المؤسسات العمومية والخاصة.

تتجلى فعالية هذه السلطة من خلال جملة من المظاهر، أهمها توسيع صلاحياتها بما يمكنها من التصدي بفعالية لمختلف أشكال الفساد (المطلب الأول)، إضافة إلى تحديد تشكيلاتها بما يضمن التوازن بين الكفاءات والخبرات اللازمة للقيام بمهامها على أكمل وجه، مع تطوير آليات عملها لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها، سواء من خلال اعتماد تقنيات حديثة أو آليات مبتكرة في الكشف عن الفساد ومكافحته (المطلب الثاني).

المطلب الأول: توسيع صلاحيات السلطة العليا: أحد أوجه فعالية الوقاية من الفساد ومكافحته.

يعد توسيع صلاحيات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أحد مظاهر فعاليتها، وليس مجرد تعديل قانوني، فبعد تعديل الدستور لسنة 2020، ووفقا لما نصت عليه المادة 205 منه، إضافة إلى صدور قانون 08-22 المتعلق بتنظيم السلطة العليا وتشكيل صلاحياتها وحسب المواد المدرجة ضمنه من 04 إلى 13، تم استحداث مهام واختصاصات جديدة للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد لم تكن ضمن مسؤوليات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد سابقاً. ومن أبرز هذه الاختصاصات: الدور الرقابي الذي تجسد من خلال تكليفها بمجموعة من المهام الجديدة، يمكن تقسيمها إلى نوعين: مهام تظهر رقابة السلطة العليا بشكل مباشر (الفرع الأول)، ومهام تظهر رقابة السلطة العليا بشكل غير مباشر (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المهام الرقابية المباشرة للسلطة العليا.

تتمثل المهام الرقابية المباشرة للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في مجموعة من الأنشطة التي تعكس دورها الرقابي بشكل مباشر، وتشمل: التصريح بالتملكات وضمان معالجتها ومراقبتها (أولاً)، تلقي ومعالجة التبليغات (ثانياً)، مراقبة الامتثال لأنظمة الشفافية ومكافحة الفساد (ثالثاً).

أولاً: دور السلطة العليا في تلقي التصريح بالامتلاكات وضمان مراقبتها ومعالجتها
تتولى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ممارسة عدة مهام أهمها، تلقي التصريحات بالامتلاكات¹ التي يقدمها الموظفون العموميون²، خلال شهر الذي يعقب تاريخ تنصيبهم في وظيفتهم أو بداية عهدتهم الانتخابية، وفقاً لما نصت عليه المادة 04 من القانون رقم 06-01 سالف الذكر.

بعد تقديم التصريحات، تقوم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بتجميع هذه المعلومات وتوثيقها في ملفات مخصصة، ثم تتولى مراجعة البيانات والتحقق من صحتها³. وفي حال اكتشاف أي تناقضات أو مشكلات في التصريحات، فإنها تتحقق من هذه البيانات باستخدام وسائل متعددة مثل: التعاون مع مختلف الإدارات العمومية لتوفير المعلومات الضرورية، وإجراء التحقيقات، والاطلاع على سجلات أخرى⁴.

لا يقتصر دور السلطة العليا على معالجة التصريح بالامتلاكات فحسب، بل يمتد أيضاً ليشمل مراقبة تطور هذه الممتلكات مع مرور الوقت، حيث إذا تغيرت ممتلكات المسؤولين وثبت وجود زيادة في ذمتهم المالية بشكل غير مشروع، فإن ذلك يؤدي إلى فتح تحقيق لكشف الأسباب الكامنة وراء هذا التغير، عن طريق تحريات إدارية ومالية وفقاً لما نصت عليه المادة 05 من القانون رقم 22-08 سالف الذكر. والأكثر من ذلك، إنه يمكن للسلطة العليا في حالة توفر عناصر جدية تؤكد وجود ثراء غير مبرر، أن تقدم لوكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي أمحمد تقريراً بغرض استصدار تدابير تحفظية لتجميد عمليات مصرفية أو حجز ممتلكات لمدة ثلاثة أشهر، عن طريق أمر قضائي يصدره رئيس نفس المحكمة⁵. كما يمكنها أن

1 وفقاً لما نصت عليه المادة 04 الفقرة الثالثة من قانون رقم 22-08 سالف الذكر.

2 عرفت الموظف العمومي المادة 02 الفقرة الثانية من قانون رقم 06-01 سالف الذكر.

3 فاطمة عثمانى، التصريح بالامتلاكات كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الوظائف العمومية للدولة، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2011، ص 86.

4 فاطمة عثمانى، المرجع السابق، ص 89.

5 المادة 11 الفقرة الأولى من القانون رقم 22-08 سالف الذكر.

تقوم في بعض الحالات، بنشر تقارير أو معلومات عامة حول التصريحات بالامتلاكات¹، مما يساهم في زيادة الشفافية والمساءلة العامة.

أما إذا تم اكتشاف وجود تضارب مصالح أو غش في التصريحات، فإن السلطة العليا تقوم حسب ما نصت عليه المادة 10 من القانون رقم 22-08 سالف الذكر، بإخطار النائب العام المختص إقليمياً ليتخذ بدوره الإجراءات القانونية اللازمة ضد المسؤولين المتورطين، والتي يمكن أن تشمل التحقيقات القضائية أو حتى المتابعات القانونية في حال وجود دلائل على الفساد.

في المجمل، يمكن القول إن دور السلطة العليا في تلقي التصريحات بالامتلاكات يعتبر جزءاً من نظامها الرقابي، حيث يهدف هذا الالتزام القانوني الذي يقع على عاتق الموظفين العموميين إلى تعزيز مبدأ الشفافية والحد من استغلال الامتيازات، مع صون نزاهة أولئك الأشخاص المكلفين بالخدمة العمومية عند ممارسة وظائفهم.

ثانياً- دور السلطة العليا في تلقي ومعالجة التبليغات المتعلقة بالفساد:

يعد دراسة ومتابعة التبليغات والإخطارات المتعلقة بالفساد، المقدمة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين عبر خلية معالجة التبليغات والإخطارات، من بين صلاحيات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. تساهم هذه الصلاحية من جهة في الكشف عن العوامل التي تشجع على الفساد، ومن جهة أخرى في تقييم الآليات القانونية والإجراءات الإدارية المعتمدة للوقاية من الفساد بصفة دورية والنظر في فعاليتها، واقتراح الآليات المناسبة لتحسينها.

لكن لقبول هذا التبليغ أو الإخطار، تشترط السلطة العليا طبقاً لما ورد في أحكام المادة 06 من القانون رقم 22-08 سالف الذكر، أن يكون التبليغ مكتوباً وموقعاً، متضمن عناصر متعلقة بالفساد وتفاصيل كافية لتحديد هوية المبلغ أو المخطر، الذي يتمتع بالحماية القانونية من أي انتقام أو مضايقات، مع ضمان سرية المعلومات المقدمة.

1 المادة 04 الفقرة الأولى من القانون نفسه.

يفهم من هذه الشروط أن الإخطار أو التبليغ المقدم من شخص مجهول الهوية يتم رفضه، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة معتبرة من التبليغات التي تم تلقيها وردت من أشخاص مجهولي الهوية¹، فإن ذلك يفرض إعادة النظر في مثل هذه الشروط، وفتح المجال لمعالجة التبليغات الواردة عبر رسائل مجهولة، خصوصا إذا كانت تحتوي على عناصر ضرورية وكافية تتعلق بالفساد.

وبصرف النظر عن ذلك، فإن السلطة العليا بعد تلقي التبليغات تقوم بجمعها والتحقق من صحة المعلومات الواردة فيها، ويمكنها التنسيق مع هيئات رقابية أخرى² مثل المفتشية العامة للمالية ومصالح مكافحة الفساد التابعة للدرك الوطني أو الشرطة، وفي حال تأكدت من وجود أدلة على ممارسات الفساد، فإنها تقوم بإخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة، أو إصدار أوامر عند الاقتضاء للمؤسسات والأجهزة المعنية حسب ما جاء في نص المادة 205 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

يتضح مما سبق، أن فعالية دور السلطة العليا في تلقي ومعالجة التبليغات المتعلقة بالفساد تتمثل في قدرتها على تحفيز المشاركة المجتمعية، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، كما تظهر فعالية هذا الدور أيضا في تقليص فرص الإفلات من العقاب من خلال ترسيخ ثقافة المسؤولية الجماعية، القائمة على الالتزام الشخصي لكل فرد في المجتمع بمساءلة كل من يخل بالنظام العام، مما يسهم في بناء بيئة خالية من الفساد تدعم التنمية المستدامة.

ثالثاً- دور السلطة العليا في مراقبة الامتثال لأنظمة الشفافية ومكافحة الفساد:

تتولى السلطة العليا مهمة مراقبة ومتابعة مدى التزام وامتثال الإدارات العمومية، والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية، والمؤسسات الاقتصادية،

1 تم تسجيل 187 تبليغ لم تحدد فيه هوية المبلغ، أي ما يعادل 34٪ من مجموع 551 تبليغ تم تلقيه سنة 2022. حسب ما ورد في التقرير السنوي لسنة 2022، صادر عن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، 2023، ص 70.

2 المادة 04 الفقرة التاسعة من قانون رقم 22-08، سالف الذكر.

والجمعيات والمؤسسات الأخرى، لتطبيق أنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته¹، من خلال التأكد من وجودها ومدى جودتها وفعاليتها وملائمة تنفيذها².

وفي هذا الإطار، تقوم السلطة العليا بإعداد تقارير دورية عن حالة الامتثال لأنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وفي حال معابنتها لأي انتهاك، سواء من تلقاء نفسها أو بعد تبليغها أو إخطارها، يحق لها أن توجه توصيات ملزمة للهيئات والمؤسسات والجمعيات المعنية³. تهدف هذه التوصيات إلى تصحيح الانتهاكات وتحسين الإجراءات المتعلقة بالوقاية من الفساد، مع تحديد مهلة زمنية لتطبيقها⁴، مما يعكس دور السلطة العليا في ضمان تنظيم العمل والالتزام بمعايير الفعالية.

وعليه، فإنه يتعين على المؤسسات والهيئات رفع تقارير للسلطة العليا كوسيلة متابعة توضح مدى تنفيذ التوصيات، أي مدى استجابة المؤسسات للسلطة، وفي حال عدم تنفيذ التوصيات أو تقديم رد كافٍ، تصدر السلطة أمراً يلزم الجهة المخالفة بتنفيذ التوصيات خلال مدة لا تزيد عن سنة⁵. يمكن القول أن هذه الأوامر تعطي قوة قانونية أكبر لتوصيات السلطة، مما يعزز قدرتها على فرض الرقابة.

أما في حالة استمرار عدم الالتزام بالأوامر، تبلغ السلطة العليا الجهات المختصة المحددة في التنظيم لاتخاذ الإجراءات المناسبة⁶. هذا التصعيد التدريجي في الآليات القانونية يعكس استراتيجيات السلطة العليا لضمان فعالية دورها الرقابي، الذي يبدأ بفرض التوصيات، ثم ينتقل لإصدار أوامر، وأخيراً إحالة الأمر إلى الجهات المختصة.

1 المادة 07 الفقرة الأولى من قانون نفسه.

2 المادة 08 الفقرة الأولى من قانون نفسه.

3 إن السلطة العليا لا تعتد فقط بالانتهاكات التي تعابنها بنفسها بل تستجيب أيضاً لتلك التي تتلقاها بناء على تبليغ أو إخطار، وهذا يعكس دورها كجهاز رقابي مفتوح للتعاون مع الأفراد والجهات الأخرى.

4 المادة 09 الفقرة الأولى من القانون رقم 22-08، سالف الذكر.

5 المادة 09 الفقرتين الثانية والثالثة من القانون نفسه.

6 المادة 09 الفقرة الأخيرة من القانون نفسه.

بناءً على ما سبق، يتبين أن السلطة العليا توازن بين الوقاية والعقاب، فهي تستخدم آليات وقائية من خلال تقديم توصيات أولاً، ثم تتبعها بالآليات الإجبارية لضمان التطبيق الفعال لهذه التوصيات، وذلك عبر إصدار أوامر ملزمة والتدخل المباشر للجهات المختصة. هذا النهج يشكل أساساً لضمان الوقاية من الفساد بإلزام المؤسسات الامتثال لمتطلبات النزاهة والشفافية، وفي الوقت ذاته يُلزم السلطة العليا بمكافحة الفساد من خلال آليات رقابية تدرجية تركز على الوقاية والمساءلة.

الفرع الثاني: المهام الرقابية غير المباشرة للسلطة العليا.

تتمثل المهام الرقابية غير المباشرة للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في مجموعة من الأنشطة التي تعكس دورها الرقابي بشكل غير مباشر. وهذا يعني أن السلطة لا تمارس مهمتها الرقابية بصورة مباشرة من خلال القيام بهذه الأنشطة، بل بشكل غير مباشر، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد مع السهر على تنفيذها ومتابعتها (أولاً)، تطوير التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية (ثانياً)، إعداد التقارير الدورية (ثالثاً).

أولاً- وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد مع السهر على تنفيذها ومتابعتها.

إن وضع استراتيجية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لم يكن يدخل ضمن نطاق اختصاصات السلطة العليا للشفافية، بل كان دورها يقتصر على مجرد اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد بتقديم توجيهات استشارية، وكان إعداد هذه السياسة من مسؤولية الدوائر الحكومية، التي كانت تملك الخيار في اتباع أو الرفض الاقتراحات التي تقدمها السلطة العليا (الهيئة الوطنية سابقاً) بخصوص هذه السياسة؛ نظراً لأن رأيها كان استشارياً فقط وليس ملزماً¹.

1 كمال مصطفى، علي معزوز، دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في التعديل الدستوري 2020: مقارنة جديدة أم إمتداد للنهج السابق في الوقاية والمكافحة، مجلة المحلل القانوني، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص ص 103-104.

لكن بعد التعديل الدستوري لسنة 2020، أصبحت السلطة العليا تتمتع بصلاحيات وضع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. وقد تضمن هذا الدور دراسة الوضع الراهن وتحليل البيانات المتعلقة بالفساد في البلاد، مع الاستعانة والاستناد إلى الخبرات الدولية وأفضل الممارسات لضمان تصميم استراتيجية شاملة وفعالة تهدف إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وتتضمن السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك¹.

تستند الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد إلى خمسة مبادئ رئيسية تشمل 17 هدفاً و 60 مشروعاً، تركز على تعزيز الشفافية وأخلاقيات الحياة العامة، خصوصاً من خلال زيادة نزاهة الموظفين العموميين، وتعزيز المساءلة في تسيير الشأن العام، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في القطاع الاقتصادي عبر مكافحة تبييض الأموال.

كما تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون الدولي لاسترداد الأصول، وذلك عبر وضع إطار قانوني لمتابعة تسيير الأموال المحجوزة أو التي تمت مصادرتها، مع ضمان دعم دور قدرات أجهزة الرقابة وسلطات إنفاذ القانون. ناهيك عن ذلك، فإنها تسعى لتعزيز مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد والوقاية منه، من خلال تعزيز الرقابة المجتمعية والديمقراطية التشاركية وتطوير قدرات الجمعيات في هذا المجال².

ثانياً- تطوير التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية:

يبرز الدور الرقابي للسلطة العليا في إطار تطوير التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بالوقاية من الفساد ومكافحته من خلال عدة آليات

1 هنان مليكة، بواب بن عامر، جديد رقابة المؤسسات الدستورية المختصة في الوقاية ومكافحة الفساد من خلال التعديل الدستوري 2020، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 19.

2 سفارة الجزائر ببروكسل، الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد، تاريخ الاطلاع: 01 جانفي 2025، عبر الرابط التالي:

<https://embbrussels.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/launch-of-national-strategy-for-transparency-prevention-and-fight-against-corruption>.

وممارسات تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية في المؤسسات والجمعيات الوطنية، وضمان فعالية تطبيق القوانين والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد. وبالتالي يتبين أن السلطة العليا تقوم بتنسيق جهودها مع الهيئات الإقليمية والدولية، من أجل الإشراف على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال، ومن ثمة ممارسة دورها الرقابي. ومن أبرز مظاهر السلطة العليا في هذا السياق ما يلي:

1. التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية: تتعاون السلطة العليا مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة¹ والبنك الدولي² ومنظمة الشفافية الدولية³، إضافة إلى

1 أسفرت جهود الأمم المتحدة المذكورة أعلاه عن إصدار القرار الأممي رقم 4/58 بتاريخ 31 نوفمبر 2003، والذي اعتمد بموجبه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، التي دخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005، لتكون بذلك أول صك دولي ملزم قانونياً لمكافحة الفساد. أنظر: مداحي عثمان، الجهود الدولية لمكافحة الفساد _اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجاً_، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2019، ص 10.

2 يعتمد البنك الدولي على مجموعة من الآليات التنفيذية المتنوعة لمكافحة جريمة الفساد، والتي تم تنفيذها من خلال نظام المبادرات الذي شمل مبادرة استعادة الأصول المسروقة، ومبادرة إدارة النزاهة المؤسسية، والمبادرة العالمية للشفافية المالية. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد البنك الدولي على نظام الرامج الذي تضمن برنامج معيار بيانات التعاقد المفتوح، وبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، برنامج مكافحة الفساد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. تهدف هذه الآليات إلى تعزيز المساءلة في البلدان النامية، ودعم تحسين القدرات المؤسسية في الهيئات الحكومية لمراقبة استرداد الأصول المسروقة، بالإضافة إلى تسريع عملية استعادة هذه الأصول، وتعزيز التعاون على الصعيدين العالمي والثنائي. أنظر: عمروش أحسن، دور الآليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 13، العدد 01، 2022، ص 132.

3 تعد منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية متخصصة في قضايا الفساد، وقد تم تأسيسها رسمياً في ماي 1993 بألمانيا. تشتهر هذه المنظمة بتقريرها السنوي الذي يقارن بين الدول من حيث انتشار الفساد في مختلف أنحاء العالم، اعتماداً على قضايا الفساد الفعلية، إذ تقوم المنظمة بمسوحات تشمل مساءلة رجال الأعمال والمحليين الذين يقدمون تقييمات حول مستوى الفساد في كل بلد. أنظر: صبرينة فطوش، آليات المنظمات الدولية لمكافحة الفساد في الدول العربية: دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية، رسالة دكتوراه في منظمات دولية وإقليمية والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2021، ص ص 130-131.

المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي أو مجلس التعاون الخليجي، بهدف تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الفساد، من خلال المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية المتخصصة التي تهدف إلى تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد¹.

2. تعزيز تطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية: تسعى السلطة العليا إلى تبني وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)²، خاصة بعد تحديث تشريعات المحلية بما يتوافق مع المعايير الدولية. حيث من أبرز جوانب التعاون الدولي التي أكدت عليها هذه الاتفاقية تسليم المجرمين، تجميد ومصادرة الممتلكات، فضلا على تأكيدها على ضرورة المساعدة القانونية والقضائية بين الدول مثل: الحصول على الأدلة والإثباتات، تنفيذ عمليات التفتيش والحجز والتجميد، تقديم المعلومات والمواد وتقييمات الخبراء أو أصول المستندات والسجلات ذات الصلة³.

3. دعم المؤسسات الرقابية الوطنية: تقوم السلطة العليا في الجزائر بتعزيز دور الهيئات الرقابية الوطنية مثل الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، والهيئات القضائية، من خلال التعاون معها وتزويدها بالمعلومات اللازمة لتسهيل أداء مهامها، وضمان سير التحقيقات بما يتماشى مع المعايير الدولية في الشفافية والمساءلة⁴.

1 عجابي إلياس، نحو إطار تشريعي فعال يكرس مبدأ التعاون الدولي في مكافحة الفساد، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 01، العدد 09، 2018، ص 452.

2 تعد الجزائر من الدول السابقة في المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أبريل 2004، ج. ر. ج العدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أبريل 2004.

3 نسيمه عطار، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص ص 43-45.

4 مشري راضية، مقالاتي مونة، مداخلة موسومة ب: الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر، أقيمت في الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2018، ص 06.

ثالثاً- إعداد التقارير الدورية:

تعمل السلطة العليا على مراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات الرامية لمكافحة الفساد عبر جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالات الفساد في البلاد. عقب ذلك، يتم إعداد تقارير مفصلة ومنهجية تركز على تطورات مكافحة الفساد، متضمنة تقييمات شاملة للتقدم المحرز في هذا المجال، ومحددة الثغرات التي قد تحتاج إلى معالجة لتكون السياسات أكثر فعالية. وبذلك، تسهم هذه التقارير في تقديم صورة شاملة حول الوضع الحالي للفساد في البلاد، وتساعد في تحديد أبعاده وأسبابه، كما تعتبر أداة أساسية في متابعة فعالية الإجراءات والسياسات المتبعة.

إن التعاون مع الهيئات الرقابية الأخرى يعد جزءاً مهماً من هذه العملية، حيث تتسق السلطة العليا عملها مع الهيئات الوطنية والدولية ذات العلاقة، حتى تتمكن من ضمان تقديم صورة دقيقة وشاملة حول الفساد في تقاريرها، مما يعزز الشفافية والمساءلة. واستناداً إلى المعلومات التي تكشفها التقارير الدورية، تقدم السلطة العليا التوصيات اللازمة لتحسين السياسات والإجراءات المتبعة. تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز القدرات المؤسسية لمكافحة الفساد وتقديم حلول عملية تسهم في الحد من هذه الظاهرة، مما يساعد على بناء بيئة أكثر شفافية ومساءلة.

المطلب الثاني: تعزيز فعالية السلطة العليا من خلال تحديد تشكيلتها وتطوير آليات عملها.

يمثل تحديد تشكيلة السلطة العليا وتطوير آليات عملها عامل مهم لضمان أداء مهامها بكفاءة وفعالية. فالتشكيلة المتوازنة التي تراعي التنوع والتخصص تساهم في اتخاذ قرارات مدروسة، بينما تلعب آليات العمل الحديثة دوراً محورياً في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز الرقابة الميدانية واستخدام التقنيات الحديثة. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة الجوانب المتعلقة بتعزيز فعالية هذه السلطة، سواءً عبر تحديد تشكيلتها (الفرع الأول)، أو من خلال تطوير آليات عملها (الفرع الثاني)، بما يضمن تحقيق أقصى درجات الشفافية والحفاظ على المصالح العامة، ويضع أسساً متينة للارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي.

الفرع الأول: تعزيز فعالية السلطة العليا من خلال تحديد تشكيلتها

يتمثل هدف إنشاء السلطة العليا في الوقاية من الفساد ومكافحته، ولتحقيق هذا الهدف، يجب توفير أكبر قدر من الضمانات التي تؤمن استقلالية السلطة وتحررها من أي تأثيرات خارجية، مما يكفل لها استقلالها العضوي، الذي يعد أمراً حيوياً لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتعزيز فعالية السلطة العليا.

وعلى هذا الأساس، ولضمان استقلالية السلطة العليا وتمكين أعضائها من أداء مهامهم دون الخضوع لأي ضغوط أو قيود أو تأثيرات خارجية من أي جهة كانت، عمد المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 2020 إلى تحديد تشكيلة السلطة العليا عن طريق نص تشريعي بدلا من تنظيم، حيث بالرجوع للقانون رقم 08-22 سالف الذكر نجد أن السلطة العليا تتشكل من جهازين أساسيين هما: رئيس السلطة العليا (أولا)، ومجلس السلطة العليا (ثانيا).

أولاً- رئيس السلطة العليا

يعين رئيس السلطة العليا من قبل رئيس الجمهورية لعهد مدتها خمس سنوات، وهي مدة معقولة تسمح له بأداء المهام المنوطة به، خاصة وأنه يمكن تجديدها مرة واحدة¹، مما يعني أن الرئيس يمكن أن يشغل المنصب لمدة أقصاها عشر سنوات، وهذا يضمن تحقيق التوازن بين الاستمرارية والتجديد. بمفهوم آخر، يهدف تحديد مدة العهدة إلى استدامة الخبرات والكفاءات في هذا المنصب، مع الحد من احتمالية استقرار الشخص به لفترات طويلة.

فضلا على ذلك، فإنه لضمان استقلالية رئيس السلطة العليا ومنع أي تضارب في المصالح، تفرض المادة (2/21) من قانون رقم 08-22 سالف الذكر قيوداً على الشخص الذي يتولى هذا المنصب، بحيث لا يمكنه الترشح لأي منصب انتخابي آخر أو القيام بأي نشاط مهني أو وظيفة أخرى. يتضح أن هذه المادة تهدف إلى منع الازدواجية في المناصب، مما يسمح للرئيس بالتركيز الكامل على أداء

1 المادة (1/21) من القانون رقم 08-22 سالف الذكر.

مهامه دون أن تشغله أي مسؤوليات أخرى قد تؤثر على قراراته في سياق عمله الرسمي، أو تضعف من فعالية عمل السلطة العليا.

يعد الرئيس الممثل القانوني للسلطة العليا، وهذا يعني أن الرئيس هو المسؤول الرسمي عن التحدث باسم السلطة، وتمثيلها أمام الهيئات القانونية والسلطات الأخرى، مما يضع على عاتقه مسؤولية اتخاذ قرارات استراتيجية وتمثيل السلطة في القضايا القانونية. وقد أُوكِلَ إليه ممارسة مجموعة من الصلاحيات حددتها المادة (22) من القانون رقم 08-22 سالف الذكر.

ما يلاحظ على الصلاحيات الممنوحة لرئيس السلطة العليا مقارنة بما كان معمولاً به سابقاً أن أغلب الصلاحيات كانت منصوص عليها في المرسوم رقم 06-413¹، غير أن الجديد الذي جاء به القانون رقم 08-22 سالف الذكر أن رئيس السلطة العليا أصبح قادراً على إحالة الملفات التي تتضمن وصفا جزائياً مباشرة إلى النائب العام المختص إقليمياً، بدلاً من تحويلها إلى وزير العدل كما كان عليه الحال في السابق².

يشير هذا التغيير إلى السعي لتعزيز استقلالية رئيس السلطة العليا في اتخاذ قراراته القضائية والإدارية، من خلال فك الرابطة التبعية للسلطة التنفيذية. إذ يمارس صلاحياته بشكل مباشر دون المرور بجهات وسيطة، مما يكرس مبدأ الفصل بين السلطات ويقلل من مخاطر تضارب المصالح. كما يساهم هذا التعديل أيضاً في تسريع الإجراءات القانونية المتعلقة بالملفات الجزائية، مما يعزز من فعالية السلطة العليا عبر ضمان نزاهة وشفافية الإجراءات.

أما التحديث الآخر الذي تضمنه قانون رقم 08-22 سالف الذكر هو إمكانية تحويل الملفات التي تشكل اختلالات في التسيير إلى رئيس مجلس المحاسبة، ولعل الهدف من وراء ذلك هو تعزيز الرقابة المالية والإدارية. فمن خلال هذه الإحالة، يمكن ضمان تدقيق وفحص شامل للعمليات الإدارية والمالية في المؤسسات

1 حددت هذه الصلاحيات بموجب المادة 09 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413 سالف الذكر.

2 بن عبید سهام، خصوصية دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في محاربة الفساد من منظور القانون رقم 08-22، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 11، العدد 01، 2023،

الحكومية، مما يساعد على تحقيق الشفافية، وتعزيز المساءلة والمحاسبة، مع حد من الفساد وسوء الإدارة.

وهذا يتعزز بشكل خاص لاعتبار مجلس المحاسبة بمثابة مؤسسة عليا مستقلة مكلفة برقابة على الممتلكات والأموال العمومية، حيث يمارس المجلس الرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية، إضافة إلى رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، كما يقوم المجلس برقابة نوعية على تسيير الهيئات الخاضعة لرقابته، ويضمن حسن استخدام الموارد والوسائل المادية والأموال العمومية، مع تقييم مستوى الفعالية والنجاعة والاقتصاد في تسييرها، وضمان توافقها مع الأهداف والمهام والوسائل المستعملة¹.

ثانياً- مجلس السلطة العليا:

يتألف مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من رئيس و12 عضواً²، يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات غير قابلة للتجديد³، حيث هناك ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية، من بين الشخصيات الوطنية المستقلة، وثلاثة قضاة، واحد من المحكمة العليا وواحد من مجلس الدولة وواحد من مجلس المحاسبة، ويتم اختيارهم على التوالي، من قبل المجلس الأعلى للقضاء ومجلس قضاة مجلس المحاسبة.

كما يضم المجلس ثلاث شخصيات مستقلة يتم اختيارها على أساس كفاءتها في المسائل المالية و/أو القانونية، ونزاهتها وخبرتها في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، على التوالي من قبل رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة. ناهيك عن ذلك فإن للمجتمع المدني نصيب من تشكيلة المجلس، حيث يمثل ثلاث شخصيات يتم اختيارهم من

1 جمال قرناش، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بمنظور قانون 22-08، مجلة

الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص ص 908-909.

2 المادة (1/23) من قانون رقم 22-08 سالف الذكر.

3 المادة (1/24) من القانون نفسه.

الأشخاص المعروفين باهتمامهم بالقضايا المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، من قبل رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني¹.

يمكن القول إن التعديل الجديد وسع في تشكيلة مجلس السلطة العليا فبعد أن كانت تتكون من 6 أعضاء فقط في القانون القديم وكان تعيينهم محتكر من قبل رئيس الجمهورية²، أصبحت في القانون الجديد تتشكل من 12 عضواً، حيث تميز تعيين هذه التشكيلة بتوزيع عادل ومتوازن بين مختلف الفئات من داخل المجتمع والمؤسسات الرسمية. فقد شمل شخصيات مستقلة، قضاء متخصصين، أفراداً ذوي كفاءة مالية وقانونية، وأعضاء من المجتمع المدني. هذا التوزيع يهدف إلى ضمان الشفافية والنزاهة في مكافحة الفساد، ويعزز مبدأ الاستقلالية والحياد في عمل المجلس.

بالرجوع للمادة (29) من القانون رقم 22-08 سالف الذكر نجد أنها حددت صلاحيات مجلس السلطة العليا، وأوكلت له مهمة دراسة مشروع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والمصادقة عليه، دراسة مشروع مخطط عمل السلطة العليا الذي يعرض عليه رئيس السلطة العليا والمصادقة عليه، إصدار الأوامر إلى المؤسسات والأجهزة المعنية في حالة الإخلال بالنزاهة، الموافقة على مشروع ميزانية السلطة العليا، الموافقة على النظام الداخلي للسلطة العليا، دراسة الملفات التي يحتمل أن تتضمن أفعال الفساد المعروضة عليه من قبل السلطة العليا، إبداء الرأي في المسائل التي تعرضها الحكومة أو البرلمان أو أية هيئة أو مؤسسة أخرى على السلطة العليا ذات العلاقة باختصاصها، الموافقة على التقرير السنوي لنشاطات السلطة العليا، إبداء الرأي حول مشاريع التعاون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته مع الهيئات والمنظمات الدولية.

يتضح من خلال المهام المتنوعة التي يتولى المجلس تنفيذها، أن له دور محوري في مراقبة النزاهة والشفافية داخل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، وهذا

1 المادة (2/23) من القانون نفسه.

2 المرسوم الرئاسي رقم 06-413 سالف الذكر.

الأمر من شأنه تحسين أداء السلطة العليا ورفع ثقة المجتمع في جهودها، مما يساهم في تعزيز فعاليتها وتكريس استقلاليتها إلى حد ما.

الفرع الثاني: تعزيز فعالية السلطة العليا من خلال تطوير آليات عملها.

تسعى السلطة العليا إلى تعزيز فعالية عملها من خلال تطوير آليات مبتكرة تهدف إلى تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية، ومن أهم هذه الآليات: الشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم" كآلية جديدة تبرز دور المجتمع المدني (أولاً)، واعتمدت أيضاً على النموذج الكوري الجنوبي كآلية لتقييم مجهودات الوقاية من الفساد ومكافحته في القطاع العمومي (ثانياً).

أولاً- الشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم" كآلية لتعزيز دور المجتمع المدني:

قامت السلطة العليا في إطار الصلاحيات المخولة لها، بإنشاء الشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم"، التي تم إطلاقها بشكل رسمي بتاريخ 23 أكتوبر 2023¹. وتعد هذه الشبكة تفاعلية وآلية جديدة تهدف إلى إشراك المجتمع المدني وتوحيد وترقية أنشطته في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته²، مما يساهم في تفعيل دور السلطة العليا وتدعيم قدراتها.

إن الشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم" تعد فضاءً رقمياً يضم أعضاء مسؤولين عن إدارتها بشكل دوري، يتم اختيارهم وفق معايير وشروط محددة في شبكة استدلالية، وذلك للمشاركة في متابعة برنامج عمل الشبكة على مدار العام. حيث يتيح هذا الفضاء للمجتمع المدني المنخرط فيه تبادل المعلومات والوصول إليه، فضلاً عن الاطلاع على جميع الأنشطة والبرامج التحسيسية والتوعوية التي تقوم بها السلطة العليا. كما يشكل أيضاً وسيلة آمنة ومؤمنة للتبليغ عن بعد³.

1 وكالة الأنباء الجزائرية، مكافحة الفساد: الإطلاق الرسمي للشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم"، 23 أكتوبر 2023، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 جانفي 2025، عبر الرابط التالي: <https://www.aps.dz/ar/algerie/150549-2023-10-23-12-07-33>

2 المادة (5/4) من قانون رقم 08-22 سالف الذكر.

3 التقرير السنوي للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مرجع سابق، ص 137.

وفي هذا الإطار، حدد ميثاق الخاص بشروط وآليات الانخراط في هذه الشبكة كافة الجوانب التقنية المتعلقة بالتسجيل بها بشكل يسهل استخدامها، إذ أنها تساهم في تسهيل عمليات النشر والتواصل، وتتيح إمكانية نشر البحوث الأكاديمية والدراسات، بالإضافة إلى نشر التقارير الخاصة بالجمعيات، التقارير الصحفية، وتقديم الشهادات، فضلا عن التبليغ عن الفساد من قبل أعضاء المنصة¹.

يتضح أن الشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم" تلعب دورا حيويا في دعم المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد في الجزائر. فهي تمثل تحالفا بين فعاليات المجتمع المدني والسلطة العليا للشفافية، بهدف متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك من خلال تلقي التبليغات المتعلقة بممارسات الفساد، التي تعزز أليات الرقابة على نشاط المصالح الإدارية وتساهم في ترسيخ أخلاقيات العمل الإداري².

ناهيك عن ذلك، فإن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تولي أهمية كبيرة لجعل هذه الشبكة "ممارسة فضلى"، حيث تسعى لترويج لها عبر الآليات الدولية والإقليمية، لاسيما عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات (ONUDC)³.

ثانياً: اعتماد النموذج الكوري الجنوبي لتقييم جهود مكافحة الفساد (AIA) كألية لتقييم مجهودات الوقاية من الفساد ومكافحته في القطاع العمومي.

تسعى السلطة العليا في إطار تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد إلى تطوير آليات فعالة لتقييم جهودها ومراقبة تنفيذ السياسات ذات الصلة. وعلى هذا الأساس

1 عكوش فتحي، شويرب جيلالي، دور الشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم" في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص 748.

2 عمرون مارية، هلتالي أحمد، تفعيل دور المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته - الشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم" نموذجاً، مجلة المعيار، المجلد 29، العدد 01، 2024، ص 729.

3 وكالة الأنباء الجزائرية، مكافحة الفساد: الإطلاق الرسمي للشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم"، 23 أكتوبر 2023، تم الإطلاع عليه بتاريخ 15 جانفي 2025، عبر الرابط التالي: <https://www.aps.dz/ar/algerie/150549-2023-10-23-12-07-33>

اعتمدت السلطة العليا على النموذج الكوري الجنوبي لتقييم جهود مكافحة الفساد (AIA) كآلية مبتكرة تساهم في قياس فعالية الاستراتيجيات المتبعة في الوقاية من الفساد ومكافحته في القطاع العمومي.

تعتمد سياسة كوريا في مجال مكافحة الفساد على نظام تقييم نزاهة المؤسسات العامة، إلى جانب الاعتماد على مجموعة من التشريعات مثل قانون حماية المبلغين عن الفساد، قانون مكافحة الكسب غير المشروع، وقانون منع تضارب المصالح، كما تركز السياسة على الوقاية من الفساد بدلا من الاكتفاء بالكشف عنه وتوقيع عقوبات على مخالفين¹.

بصدد اعتماد وتكييف هذا النموذج، نظمت السلطة العليا نشاطين؛ الأول يتعلق بتكوين لفائدة اللجنة التوجيهية المتكونة من إدارات في سلطة وممثلي القطاعات الوزارية والقطاعات العمومية، حيث تم اختيار خبير دولي للإشراف على هذه الدورة التكوينية، أما النشاط الثاني فقد تمثل في إعداد مصفوفة المؤشرات الخاصة بالنموذج الكوري لتسهيل تنفيذ المشروع².

تمثل هذه الآلية خطوة هامة نحو تحقيق أهداف النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومية، حيث تتيح تقييم الأداء السنوي للمؤسسات العامة بناءً على معايير موضوعية ودقيقة. عبر هذه الآلية، يتم تعزيز المساءلة والمراقبة الذاتية داخل القطاع العام، مما يساهم في تحسين جودة الخدمة العامة وتعزيز ثقة المواطنين في إدارة الشؤون العامة.

المبحث الثاني: العراقيل المؤثرة على فعالية دور السلطة العليا في الوقاية من الفساد ومكافحته.

تواجه السلطة العليا للشفافية في الجزائر عراقيل هيكلية مرتبطة بمحدودية استقلاليتها التي تؤثر بشكل كبير على قدرتها في الوقاية من الفساد ومكافحته. إذ

1 بوريب خديجة، يحي باي نجاح، مكافحة الفساد بالاعتماد على سلطة التقييم السنوي بكوريا الجنوبية: التجربة والدروس المستفادة، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 92.

2 التقرير السنوي للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، المرجع السابق، ص 140.

تعاني هذه السلطة من نقص الاستقلالية المالية والإدارية، مما يجعلها عرضة للتأثيرات الخارجية التي قد تتداخل مع مهامها الأساسية. من جهة أخرى، تعاني السلطة العليا في الجزائر من قلة الموارد البشرية المتخصصة في مجال مكافحة الفساد. فالكوادر المتاحة ليست دائماً مؤهلة بما يكفي لإجراء تحقیقات معقدة أو إجراء دراسات تحليلية حول أبعاد الفساد في المؤسسات المختلفة (المطلب الأول). بالإضافة إلى العراقيل الداخلية التي تواجه السلطة العليا، هناك عراقيل خارجية تتجاوز نطاق عملها وتتمثل في البيئة السياسية والاقتصادية المحيطة بها. ففي الجزائر، قد تكون هناك ضغوط سياسية أو مصالح اقتصادية تتداخل مع عمليات مكافحة الفساد، مما يعيق تطبيق السياسات اللازمة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: العراقيل المتعلقة بالسلطة العليا: محدودية استقلاليها.

تؤدي محدودية الاستقلالية المالية والإدارية للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته إلى تراجع قدرتها على اتخاذ إجراءات فعالة في هذا المجال. إذ تُشكل هذه المحدودية عقبة كبيرة أمام تطبيق سياسات صارمة لمكافحة الفساد والحد من انتشاره. من هنا تبرز أهمية دراسة الأسباب التي أدت إلى هذه المحدودية (الفرع الأول)، فضلاً عن التطرق للآثار المترتبة عنها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أسباب محدودية الاستقلالية.

تتمثل الأسباب الرئيسية التي تحد من استقلالية السلطة العليا في غياب الاستقلالية المالية والإدارية. فالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر ما زالت تعاني من التبعية والتأثيرات السياسية (أولاً)، كما تعاني السلطة من تقييد ميزانيتها، مع نقص في التمويل والموارد البشرية المدربة (ثانياً).

أولاً- التدخلات السياسية على السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

تعد السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد في الجزائر عرضة للتأثيرات السياسية، حيث يمكن أن تؤثر الضغوط من الحكومة أو الأحزاب السياسية على قراراتها وأعمالها، مما يحد من قدرتها على العمل بشكل مستقل. هذه التبعية السياسية تُقوّض بشكل كبير فاعلية السلطة العليا في مكافحة الفساد، حيث يصبح من

الصعب عليها اتخاذ قرارات حيادية أو محايدة تتماشى مع مبادئ الشفافية والمحاسبة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة لتعزيز الحماية القانونية للسلطة العليا، فرغم وجود بعض النصوص القانونية التي تضمن استقلاليتها. إلا أن الواقع يظهر أن الحماية القانونية غير كافية لضمان حيادها وتجنب التأثيرات السياسية. فالسلطة تظل أمام وجود العديد من قضايا الفساد الواضحة والمثيرة للقلق، عاجزة عن التدخل الفعّال ضد المستفيدين من هذه الأنشطة الفاسدة. يرجع ذلك إلى أن السلطة تتعامل مع قضايا الفساد بشكل يتسم بالتحفظ، مع ميل أحياناً إلى مراعاة بعض الأبعاد السياسية، مما يحد من قدرتها على اتخاذ الإجراءات الحاسمة في مواجهة الفساد¹. وبالتالي، إن عدم تعزيز الإطار القانوني للسلطة، يجعلها عرضة للمساومات السياسية التي تؤثر على قدرتها على أداء مهامها بفعالية.

من جهة أخرى، فإن التدخلات السياسية، قد تؤدي إلى توجيه قرارات السلطة العليا بما يتماشى مع المصالح السياسية الضيقة، بدلاً من التركيز على مصلحة مكافحة الفساد. هذا يتجلى أيضاً في عملية تعيين أعضاء السلطة العليا، حيث يمكن أن تتم تعيينات على أساس الولاءات السياسية بدلاً من الكفاءة والنزاهة، مما يضعف قدرة السلطة على تنفيذ مهامها بفعالية وبعيداً عن التأثيرات السياسية².

كما إن احتكار رئيس الجمهورية لعملية اختيار وتعيين رئيس السلطة العليا يؤثر بشكل كبير على استقلالية الهيئة وحيادها. ولذلك، من الضروري أن يتدخل المشرع وينص على ضرورة إختيار رئيس وأعضاء السلطة العليا عن طريق الانتخاب بدلاً من التعيين الفردي، وذلك لضمان استقلاليتها الكاملة³. هذه الخطوة ستساهم في تعزيز حياد السلطة ومنحها مزيداً من الفاعلية في أداء مهامها بشكل

1 زياني صالح، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء القدرات، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، 2001، ص 325.

2 ملايكية آسيا، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على ضوء القانون 22-08، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص ص 860-861.

3 التاج عطا الله، تجاني عائشة، مظاهر استقلالية السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 08، العدد 02، 2024، ص 459.

مستقل بعيدا عن التأثيرات السياسية، مما يعزز مصداقيتها ويسهم في مكافحة الفساد بفعالية أكبر.

ثانيا: محدودية الموارد المالية والبشرية

تعاني السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد من نقص حاد في التمويل والموارد البشرية المدربة، وهو ما يحد من قدرتها على تنفيذ استراتيجيات فعّالة لمكافحة الفساد. فعدم توفر الكوادر المتخصصة والمجهزة بالتدريب اللازم يعطل العديد من العمليات التي تتطلب خبرة فنية ومعرفية دقيقة، مما يقلل من فاعلية السلطة في إجراء تحقيقات معمقة وتحليل البيانات المرتبطة بالفساد.

إلى جانب نقص الموارد البشرية، تفتقر السلطة العليا أيضًا إلى بنية تحتية تقنية وغير تقنية كافية لدعم العمليات اللازمة لمكافحة الفساد بشكل فعال. فغياب الأنظمة الإلكترونية المتطورة أو الأدوات التحليلية المتقدمة يجعل من الصعب إجراء فحوصات دقيقة أو تتبع الأنشطة المالية والإدارية التي قد تكون مشبوهة. هذا القصور في البنية التحتية يعوق قدرة السلطة على إدارة حملات مكافحة الفساد بكفاءة.

علاوة على ذلك، رغم أن القانون والدستور الجزائري يضمنان استقلالية السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد من الناحية المالية، إلا أن الواقع يظهر محدودية هذه الاستقلالية بسبب تأثير السلطة التنفيذية. يتمثل هذا التأثير في التمويلات المالية التي تقدمها الحكومة، وكذلك الخضوع للرقابة المالية التي يمارسها المراقب المالي المعين من قبل وزير المالية. هذه الرقابة تتبع السلطة الرئاسية لوزارة المالية وتشمل قرارات تتعلق بتسيير الموارد البشرية والنفقات المتعلقة بالتجهيزات والمعدات والاستثمار، مما يحد من حرية السلطة العليا في التصرف بشكل مستقل في شؤونها المالية¹.

1 بن ناجي مديحة، النظام القانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 706.

فضلا عن ذلك، فإن الاعتماد على الميزانية العامة يجعل السلطة العليا عرضة للتخفيضات في التمويل أو التأخير في صرف الميزانية¹، مما يحد من قدرتها على تنفيذ المشاريع المطلوبة. في بعض الحالات، قد يتم توجيه الموارد المالية نحو أولويات أخرى غير متعلقة بمكافحة الفساد، مما يقلل من فاعلية الجهود المبذولة في هذا المجال. هذا التحكم في الأولويات يشكل تحديًا إضافيًا أمام السلطة العليا في مواجهة الفساد وتنفيذ استراتيجيات فعالة.

الفرع الثاني: آثار محدودية الاستقلالية القانونية والمالية للسلطة.

إن محدودية الاستقلالية للسلطة العليا في مكافحة الفساد تؤدي إلى آثار سلبية تؤثر على قدرتها على القيام بمهامها بفعالية. من أبرز هذه الآثار هو ضعف الثقة، حيث يعزز عدم استقلالية السلطة من الشكوك التي قد تكون لدى المواطنين والمجتمع الدولي حول مصداقية جهود مكافحة الفساد. فعندما يشعر الناس أن السلطة العليا تخضع لتأثيرات خارجية أو سياسية، يصبح من الصعب عليهم الوثوق في فاعليتها وقدرتها على محاسبة الفاسدين.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي هذا الوضع إلى تراجع مستوى التحفيز لدى الموظفين العاملين في السلطة العليا. فالأفراد الذين يعملون في بيئة تقتصر على الاستقلالية قد يشعرون بالإحباط أو القلق من فقدان وظائفهم إذا اتخذوا قرارات تتعارض مع مصالح القوى السياسية أو الاقتصادية. هذا ينعكس سلبًا على مستوى الالتزام والعمل الجاد، مما يضعف قدرة السلطة على أداء مهامها بشكل فعال.

كما أن استمرار الفساد يصبح أسهل في ظل سلطة عليا تقتصر على الاستقلالية. ففي هذه الحالة، قد يتمكن الأفراد المتورطون في الفساد من التهرب من المحاسبة أو التغطية على ممارساتهم بفضل تأثيرات خارجية أو سياسية. فعدم وجود هيكل قوي ومستقل يمكن أن يسمح للمفسدين بالحفاظ على مواقعهم وإفلاتهم من العقاب، مما يؤدي إلى انتشار الفساد بشكل أكبر.

1 عدوان سميرة، الهيئات الإدارية المختصة في مكافحة جرائم الفساد في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2023، ص 345.

إن ضعف الاستقلالية يخلق أيضًا بيئة تشجع على التساهل مع الفساد، حيث يمكن أن يساهم غياب الرقابة المستقلة في تراجع الحوافز لمعالجة قضايا الفساد بشكل جاد. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي هذا إلى ضعف فاعلية الآليات الرقابية، مما يسهم في استدامة الفساد في مختلف القطاعات.

المطلب الثاني: العراقيل الخارجية المتجاوزة نطاق السلطة العليا.

تواجه السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد في الجزائر مجموعة من العراقيل الخارجية التي تتجاوز نطاقها وتؤثر بشكل كبير على قدرتها في تحقيق أهدافها. من أبرز هذه العراقيل، النظام القضائي الذي مازال يعاني من نقص الاستقلالية (الفرع الأول)، انتشار ثقافة الفساد في بعض القطاعات والدوائر الحكومية (الفرع الثاني)، إلى جانب ضعف التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نسبية استقلالية القضاء.

يُعتبر النظام القضائي في الجزائر جزءًا من النظام السياسي، مما يؤثر سلبيًا على استقلاليته، نتيجة تداخل المصالح السياسية مع عمل القضاء¹. فتدخل رئيس الجمهورية عن طريق تعيين القضاة يعتبر مساسًا باستقلالية السلطة القضائية، إذ يعد بمثابة رقابة سياسية على السلطة القضائية فلا يمكن الحديث عن استقلالية القاضي إذا كان تعيينه وحركة نقله تحت سلطة رئيس الجمهورية².

ومن جانب آخر يتعرض القضاة لضغوط قد تحد من قدرتهم على اتخاذ قرارات محايدة وعادلة، خصوصًا في قضايا الفساد. هذه التأثيرات الخارجية تجعل من الصعب على القضاة تطبيق العدالة بشكل كامل، مما يؤدي إلى تراجع ثقة

1 باسود عبد المالك، مدى تحقق إستقلالية المؤسسة القضائية في ظل التعديل الدستوري الأخير ديسمبر 2020 مع الاستدلال بالنموذج الأمريكي في مجال إستقلالية القضاء، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص ص 1670-1671.

2 مقدار فتيحة، مبدأ إستقلالية السلطة القضائية في الجزائر: بين الإعراف الظاهري والتكريس الحقيقي (دراسة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 108.

المواطنين في نزاهة القضاء. علاوة على ذلك، فإن ممارسة حق العفو من قبل رئيس الجمهورية من الناحية القانونية يعد إعدام لأحكام القضاء والتقارير بأنه سلطة أعلى منها، حيث يعلو مرسوم العفو من الناحية المعيارية على الحكم القضائي الصادر باسم الشعب¹.

وبالتالي، إن نقص المساءلة داخل النظام القضائي يعد من أبرز العوامل التي تسهم في استمرار الفساد. فعندما لا يتم التحقيق بشكل كافٍ في قضايا الفساد أو محاسبة المسؤولين عنها، يظل الفساد دون عقاب. هذا يؤدي إلى تعزيز فكرة الإفلات من العقاب، مما يشجع على تكرار هذه الممارسات في المستقبل ويزيد من تعقيد جهود مكافحة الفساد.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن السلطة القضائية في الجزائر لا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة لضمان فعالية المحاسبة. إذ تظل القوانين والأنظمة التي تحكم عمل القضاء عرضة لتأثيرات سياسية، مما يؤثر على قدرة القضاء على تحقيق العدالة في الملفات المتعلقة بالفساد. ناهيك عن ذلك، يؤدي نقص الموارد والتدريب الكافي للقضاة في هذا المجال إلى تقليل قدرتهم على التعامل مع القضايا المعقدة التي تتعلق بالفساد.

يتضح مما سبق ذكره، إن محدودية استقلال القضاء تساهم في عرقلة جهود محاربة الفساد بشكل فعال. فعند غياب آليات قوية لمساءلة السلطة التنفيذية وضمان استقلال السلطة القضائية عن التدخلات السياسية، يظل النظام القضائي عرضة لتحديات كبيرة في محاكمة الفاسدين ومحاسبتهم، مما يضعف من فاعلية الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

الفرع الثاني: انتشار ثقافة الفساد في المجتمع.

تعاني الجزائر من انتشار ثقافة الفساد التي أصبحت راسخة في العديد من جوانب الحياة اليومية. فقد أصبح الفساد جزءاً من النظام الاجتماعي والاقتصادي، حيث يتعامل البعض معه كأمر طبيعي ومتداول في العديد من المعاملات اليومية.

1 برايج السعيد، بركات مولود، مدى إستقلالية القضاء في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة إيزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 500.

هذه الثقافة المتجذرة تجعل من الصعب تغيير السلوكيات المجتمعية أو حتى تصحيح الممارسات الخاطئة التي تؤدي إلى الفساد. وبسبب هذه العقلية، تصبح جهود السلطة العليا في مكافحة الفساد أكثر صعوبة، حيث يواجه القائمون على هذه المهمة تحديات كبيرة في محاربة الظاهرة وتغيير التصورات السائدة في المجتمع. إن نقص الوعي العام بمخاطر الفساد وأهمية محاربته يعد إحدى العقبات الرئيسية التي تعيق جهود مكافحة الفساد. فالكثير من المواطنين لا يدركون التأثيرات السلبية التي يسببها الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يعرفون دور السلطة العليا في الوقاية منه. هذا الافتقار للوعي يجعل من الصعب بناء قاعدة شعبية قوية تدعم جهود السلطة في هذا المجال، مما يحد من فعالية حملات التوعية والتتقيف التي تقوم بها السلطة العليا¹.

كما أن غياب التتقيف المستمر في المدارس والمجتمع المدني حول ضرورة مكافحة الفساد يساهم في تكريس هذه الثقافة. إذا لم تتمكن المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام من لعب دور فاعل في توعية المواطنين بخطورة الفساد وآثاره على المدى الطويل، فإن الفساد سيظل ممارسًا مقبولًا بشكل غير واعي في كثير من الحالات. هذه الحالة من الاستهتار بالفساد تساهم في تعزيز دائرته المغلقة التي يصعب كسرها². إضافة إلى ذلك، تساهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية في استمرار انتشار الفساد. في ظل ضعف فرص العمل ونقشي البطالة، يلجأ بعض الأفراد إلى الرشاوى أو التلاعب للحصول على فرص أو خدمات قد يصعب

1 تجدر الإشارة إلى أنه بالرجوع إلى التقارير الدورية التي تعدها المنظمة الدولية للشفافية تظهر وضعية الجزائر التي احتلت المرتبة 107 دوليا من بين 180 دولة. فعلى الرغم من تراجع تصنيفها إلا أنها مازالت تحتل المراتب المتأخرة سواء على المستوى العربي أو العالمي وللتفصيل في ذلك إطلع على الموقع التالي: منظمة الشفافية الدولية، رقابة مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2023، تاريخ نشر : 30 جانفي 2024، تاريخ الاطلاع عليه: 15 جانفي 2025، عبر الرابط التالي: <https://www.transparency.org/ar/press/cpi2023-corruption-perceptions-index-weakening-justice-systems-leave-corruption-unchecked>.

2 حمودة نصيرة، واقع الفساد في الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته في المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، 2022، ص 1156.

الحصول عليها بطرق قانونية¹. هذا يزيد من تعميق مشكلة الفساد ويجعل من الصعب إحداث تغيير حقيقي في السلوكيات المجتمعية.

الفرع الثالث: ضعف تعاون الدولة مع المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد

تواجه الجزائر ضعف التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، بسبب بعض الصعوبات السياسية أو التنظيمية. إذ قد تفرض الظروف السياسية المحلية بعض القيود على التعاون مع الدول والمنظمات الدولية التي تسعى إلى دعم مكافحة الفساد. هذه الحواجز يمكن أن تُضعف من فعالية الجهود المشتركة، مما يعوق تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في هذا المجال².

كما أن العوامل الاقتصادية العالمية تلعب دوراً مهماً في التأثير على جهود الجزائر في مكافحة الفساد. ففي ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، قد تُعطى الأولوية للمصالح الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل جذب الاستثمارات أو تقليص الديون، على حساب استراتيجيات مكافحة الفساد. هذه الأولويات قد تؤدي إلى تقليص الموارد المخصصة لمكافحة الفساد أو تأجيل تنفيذ الخطط الوطنية الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن التعاون مع المنظمات الدولية يوفر فرصاً للاستفادة من أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة التي يمكن أن تسهم في تحسين استراتيجيات مكافحة الفساد³. فإن الأمر يتطلب التنسيق الكافي مع هذه المنظمات لتحسين قدرة الجزائر على الاستفادة من هذه الموارد الدولية القيمة.

1 مغربي فريال، ظاهرة الفساد في الجزائر: دراسة في أهم الأسباب والنتائج، مجلة المفكر لدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 02، 2020، ص 156.

2 موري سفيان، مدى فعالية آلية التعاون الدولي في مجال إسترداد عائدات الفساد بين أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للقانون والعدالة المجلد 07، العدد 01، 2021، ص 116.

3 بوردباله إلياس، التعاون الدولي كآلية لمكافحة الفساد، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص 488.

الخاتمة:

يتضح من خلال ما تمت دراسته، أنه رغم وجود إطار قانوني يبرز بعض مظاهر فعالية السلطة العليا، المتمثلة خصوصا في توسيع صلاحياتها وتحديد تشكيلتها، مع تطوير آليات عملها لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها، إلا أن هناك عدة عراقيل داخلية وخارجية تعيق تطبيق هذا الإطار وتحد من فعاليته في مكافحة الفساد بشكل كامل. وقد توصلنا بصدد دراستنا لهذا الموضوع لمجموعة من النتائج، أهمها:

- رغم وجود قوانين تهدف إلى تعزيز دور السلطة العليا، إلا أن فعاليتها ترتبط بشكل كبير بمدى تطبيقها وتنفيذها دون انتقائية أو تهاون. فالعديد من القوانين تبقى حبرا على ورق في حال عدم تطبيقها بشكل كامل وفعال.
- يلاحظ أن السلطة العليا تواجه عراقيل في الوصول إلى بعض القطاعات الحساسة، وهو ما يؤثر بشكل كبير على قدرتها على مراقبة وفتح تحقيقات فعالة، خصوصا في القضايا التي تتعلق بمسؤولين نافذين أو في ظل وجود شبكات فاسدة داخل بعض المؤسسات.
- يمكن أن تحد قلة الموارد البشرية والفنية من قدرة السلطة العليا على الكشف المبكر عن الفساد، مما يجعل من الصعب عليها رصد جميع حالات الفساد بشكل سريع وفعال. كما أن استمرار البيروقراطية وضعف تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة قد يسهم في استمرار تقشي الفساد.
- محدودية التعاون الدولي لمكافحة الفساد مقارنة بتوصيات المنظمات الدولية، يؤثر على فعالية التحقيقات وتبادل المعلومات في هذا مجال الحيوي.

رغم الدور المهم الذي تلعبه السلطة العليا لمكافحة الفساد، إلا أن التحديات الكبيرة التي تواجهها تجعل فعالية عملها محل نقاش، مما يستدعي إجراء إصلاحات عميقة لضمان تحقيق أهدافها في مكافحة الفساد بفعالية أكثر. ومن هذا المنطلق، يتم تقديم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تعزيز فعالية السلطة العليا:

- يجب تعزيز استقلالية السلطة العليا لضمان عدم التأثير عليها من جهات خارجية، وزيادة صلاحياتها التنفيذية لتكون قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة وفعالة.

- من المهم تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة الرقابية لضمان تكامل الجهود، بالإضافة إلى تحديث آليات الرقابة والتدقيق المالي بما يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة، وذلك من خلال تفعيل الرقابة اللاحقة على الصفقات العمومية للحد من التجاوزات المالية.
- يجب العمل على رقمنة المعاملات الإدارية وإلزام الهيئات الحكومية بنشر تقاريرها المالية بشكل دوري، وذلك لضمان تعزيز الشفافية والمساءلة.
- من الضروري إطلاق حملات توعية مستمرة للمواطنين حول أهمية التبليغ عن الفساد وضمان حمايتهم، لتشجيعهم على المشاركة الفعالة في جهود مكافحة الفساد.
- باختصار، من خلال تحقيق هذه الاقتراحات، يمكن أن تكون السلطة العليا أكثر قدرة على مواجهة الفساد وتطبيق قوانين مكافحة الفساد بشكل فعال، مما يعزز من ثقة المواطنين في النظام ويحد من تفشي الفساد.

قائمة المراجع:

أولاً- الرسائل الجامعية:

- صديينة فطوش، آليات المنظمات الدولية لمكافحة الفساد في الدول العربية: دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية، رسالة دكتوراه في منظمات دولية وإقليمية والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2021.
- عدوان سميرة، الهيئات الإدارية المختصة في مكافحة جرائم الفساد في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2023.
- فاطمة عثمانى، التصريح بالامتلاك كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الوظائف العمومية للدولة، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2011.

ثانياً- المقالات العلمية:

- باسود عبد المالك، مدى تحقق إستقلالية المؤسسة القضائية في ظل التعديل الدستوري الأخير ديسمبر 2020 مع الإستدلال بالنموذج الأمريكي في مجال إستقلالية القضاء، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 07، العدد 01، 2022.
- براج السعيد، بركات مولود، مدى إستقلالية القضاء في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة إلزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021.
- بن عبيد سهام، خصوصية دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في محاربة الفساد من منظور القانون رقم 22-08، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 11، العدد 01، 2023، ص 345.
- بن ناجي مديحة، النظام القانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 01، 2023.
- بودريالة إلياس، التعاون الدولي كآلية لمكافحة الفساد، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 09، العدد 02، 2021.

- بوريب خديجة، يحي باي نجاح، مكافحة الفساد بالاعتماد على سلطة التقييم السنوي بكوريا الجنوبية: التجربة والدروس المستفادة، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2023.
- التاج عطا الله، تجاني عائشة، مظاهر استقلالية السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 08، العدد 02، 2024.
- جمال قرناش، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بمنظور قانون 22-08، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2022.
- حمودة نصيرة، واقع الفساد في الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته في المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، 2022.
- زياني صالح، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء القدرات، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، 2001.
- عجابي إلياس، نحو إطار تشريعي فعال يكرس مبدأ التعاون الدولي في مكافحة الفساد، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 01، العدد 09، 2018.
- عكوش فتحي، شويرب جيلالي، دور الشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم" في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، 2024.
- عمروش أحسن، دور الآليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 13، العدد 01، 2022.
- عمرون مارية، هلتالي أحمد، تفعيل دور المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته - الشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم" نموذجاً، مجلة المعيار، المجلد 29، العدد 01، 2024.
- كمال مصطفىاوي، علي معزوز، دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في التعديل الدستوري 2020: مقارنة جديدة أم إمتداد للنهج السابق في الوقاية والمكافحة، مجلة المحلل القانوني، المجلد 03، العدد 02، 2021.

- مداحي عثمان، الجهود الدولية لمكافحة الفساد _اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجاً_، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2019.
- مغربي فريال، ظاهرة الفساد في الجزائر: دراسة في أهم الأسباب والنتائج، مجلة المفكر لدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 02، 2020.
- مقداد فتيحة، مبدأ إستقلالية السلطة القضائية في الجزائر: بين الإعتراف الظاهري والتكريس الحقيقي (دراسة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2022.
- ملايكية آسيا، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على ضوء القانون 22-08، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 2، 2022.
- موري سفيان، مدى فعالية آلية التعاون الدولي في مجال إسترداد عائدات الفساد بين أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للقانون والعدالة المجلد 07، العدد 01، 2021.
- نسيمة عطار، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 08، العدد 01، 2023.
- هنان مليكة، بواب بن عامر، جديد رقابة المؤسسات الدستورية المختصة في الوقاية ومكافحة الفساد من خلال التعديل الدستوري 2020، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد 04، العدد 02، 2021.

ثالثاً- مؤتمرات:

- مشري راضية، مقالاتي مونة، مداخلة موسومة ب: الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر، أُلقيت في الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2018.

رابعاً- النصوص القانونية:

- قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر. عدد 14 صادر في 08 مارس 2006.

- قانون رقم 22-08 المؤرخ في 05 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج.ر. عدد 32 صادر في 14 ماي 2022.
- مرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004، ج.ر. ج. العدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أفريل 2004.
- مرسوم رئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، ج.ر. عدد 74 صادر في 22 نوفمبر 2006، المعدل والمتمم.
- مرسوم رئاسي رقم 20-244 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بالتعديل الدستوري، ج.ر. عدد 82 صادر في 30 ديسمبر 2020.

خامساً- المواقع الإلكترونية:

- سفارة الجزائر ببروكسل، الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد، تاريخ الاطلاع: 01 جانفي 2025، الرابط:
- <https://embbrussels.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/launch-of-national-strategy-for-transparency-prevention-and-fight-against-corruption>
- وكالة الأنباء الجزائرية، مكافحة الفساد: الإطلاق الرسمي للشبكة الجزائرية للشفافية "تراكم"، تاريخ نشر: 23 أكتوبر 2023، تاريخ الاطلاع: 15 جانفي 2025، الرابط:
- <https://www.aps.dz/ar/algerie/150549-2023-10-23-12-07-33>.
- منظمة الشفافية الدولية، رقابة مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2023، تاريخ نشر : 30 جانفي 2024، تاريخ الاطلاع عليه: 15 جانفي 2025، عبر الرابط التالي:
- <https://www.transparency.org/ar/press/cpi2023-corruption-perceptions-index-weakening-justice-systems-leave-corruption-unchecked>.